مقياس أخلاقيات الأعمال

السنة الثانية ليسانس علوم اقتصادية

د. ثامري عثمان

2024

قائمة المحتويات

I-الدرس السابع: دور الهيئات الدولية في مكافحة الفساد 5

آ. اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة المنظمة:. 6

ب. منظمة الشفافية الدولية:. 7

پ. اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد. 8

ت. هيئات أخرى ساهمت في إعطاء توجهات لمحاربة الفساد. 9

الدرس السابع: دور الهيئات الدولية في مكافحة الفساد

اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة المنظمة: 6
منظمة الشفافية الدولية: 7
اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد 8
هيئات أخرى ساهمت في إعطاء توجهات لمحاربة الفساد 9

قطعت الجهود الدولية شوطا كبيرا في مجال مكافحة الفساد وتطوير الهيئات والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد بكافة أشكاله، وكذلك تطوير الآليات المختلفة ودعمها لتحقيق نتائج عملية في مجال اجتثاث الفساد، ويمكن أن نشير هنا إلى أن الدول المختلفة يمكن أن تستعين بالمنظمات الدولية مباشرة أو تستفيد من خبراتها في مكافحة الفساد. ومن أهم المنظمات الدولية المعنية بهذا الأمر نجد

آ. اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة المنظمة:

10

في عام 1997 بدأت الأمم المتحدة بإعداد اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، إذ عرض مشروع الاتفاقية على الدورة السابعة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التي عقدت في فيينا في افريل 1998، وقد استكملت مناقشة مشروع الاتفاقية في اجتماع غير رسمي للخبراء في مدينة بوينس أيرس بالأرجنتين في المدة من 30/8 إلى 4/9 1999 وفي دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1998م وافقت الجمعية العامة على قرار بإنشاء لجنة جديدة مشكلة من بين الحكومات الأعضاء لوضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول.

وبعد تلك الجهود اعتمدت هذِه الاتفاقية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم

RES/A/55/25 في دورتها الخامسة والخمسين بتاريخ 15/11/2000م، ودخلت حيز التنفيذ في 29/12/2003م، وقد تضمنت الاتفاقية المكونة من 41 مادة؛ العديد من النصوص المتعلقة بتجريم الفساد الذي صنف جريمة منظمة، واتخاذ تدابير مكافحة الفساد، واشتملت الاتفاقية أيضا على أحكام تفصيلية لجميع صور التعاون الدولي، ومن بين أهم ما تضمنته هذه الاتفاقية ما يلي:

- ✓ تجريم الفساد؛
- ✓ تدابير مكافحة الفساد؛
- ✓ التعاون الدولي.

ب. منظمة الشفافية الدولية:

11

تشكل منظمة الشفافية الدولية حركة عالمية تحمل رؤية واحدة: "عالم خال من الفساد على مستوى الحكومات، وأوساط العمل، والمجتمع المدني، والحياة اليومية للناس". هي منظمة غير حكومية (منظمة مجتمع مدني) تأسست عام 1993 من قبل المحامي الألماني بيتر إيغن (Eigen Peter-) مدير سابق للبنك الدولي-اكتسبت شهرة في إنتاج مؤشرات لقياس الفساد حيث تقوم بجمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات لزيادة الوعي حيال آثار الفساد.

نلخص هيكلة المنظمة كما يلي:

- أمانة عامة.
- مجلس الإدارة ينتخب في اجتماع سنوي ويضم 12 عضوا من دول ومناطق مختلفة.
- مجلس استشاري يتكون من أشخاص بارزين على المستوى الدولي يقدمون النصح للمنظمة ويساهمون في تنمية البرامج.
- مركز الأبحاث ويتكون من مجموعة من الأكاديميين والممارسين في مجال مكافحة الفساد يقوم هذا المركز بإعداد أبحاث عن درجات النزاهة لدى الحكومات ومؤشرات الفساد الإداري والمالي ومتابعة ردود الحكومات وتصرفاتها تجاه مشروعات القوانين التي تقدمها المنظمة لمواجهة الفساد في تلك الدول. تعتمد المنظمة في تمويل أنشطتها على التبرعات والإعانات التي تقدمها هيئات ومنظمات حكومية وغير حكومية ومؤسسات اقتصادية كالبنك العالمي وهيئة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات.

هدف هذه المنظمة كما أعلنت عنه هو الحد من الفساد عن طريق تفعيل اتحاد عالمي لتحسين 8 وتقوية نظم النزاهة المحلية والعالمية. لقد أصبح الفساد نهجا حياتيًا في العديد من بلدان العالم؛ ففي عام 2011، أفادت منظمة الشفافية الدولية أن ثلثي مواطني بنغلادش، وأكثر من نصف الهنديين، قد دفعوا رشاوي خلال الأشهر الـ 12 السابقة.

وفي عام 2017، أفادت المنظمة أن شخصا من كل 4 أشخاص في العالم دفع رشاوي خلال الـ 12 شهًرا الماضية، بغرض الحصول على الخدمات العامة. وحسب تقريرها، فإن 57 %من الناس حول العالم شعروا أن حكوماتهم ال تعمل على مكافحة الفساد.في كتاب " الرأسمالية والشفافية -دراسة موسعة لتحليل دور

منظمة الشفافية الدولية في الأزمة المالية العالمية لـ 2008 "؛ استنتج جوناثان ميرفي أن منهج منظمة الشفافية الدولية غير الناقد لوظيفة الرأسمالية الدولية يحد من قدرتها ومن فاعليتها من خلال:

- اهتمامها فقط بمظاهر الفساد مما يحد من قدرتها على استيعاب أسباب الفساد؛
- افتقارها إلى الموضوعية في أبحاثها نظرا لتركيزها على انتقاد الحكومات النامية؛
- تركيزها على متعاطي الرشوة أكثر من ُمعطيها؛
- تركيزها على القطاع العام أكثر من القطاع الخاص.

ب. اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد

12

دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2005 .وهي تُعد الاتفاقية الأكثر شمولا وقوة في مكافحة الفساد على نطاق عالمي. وحتى يناير 2013، صادقت عليها 165 دولة.

تُلزم الاتفاقية الدول الأطراف فيها بتنفيذ مجموعة واسعة ومفصلة من تدابير مكافحة الفساد التي تؤثر على القوانين والمؤسسات والممارسات وأيضا على التعاون الدولي في تلك الدول، وشكل مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد للأمم المتحدة هو صك تنفيذ هذه الاتفاقية. ومن بين أهم توصيات هذه الاتفاقية نجد:

- ينبغي على الأعضاء تحديد ومعالجة الثغرات المتصلة بالتشريع والحوكمة التي تستلزم معالجتها لتنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد. وعلى وجه الخصوص الاهتمام بتجريم الفساد في إطار منظومة تشريعية وقضائية مستقلة؛
- ينبغي على الأعضاء المساعدة في تكييف اتفاقية مكافحة الفساد لملائمة المعايير الدولية مع الاحتياجات الإقليمية أو الوطنية؛
- على البرلمانيين القيام بدور رقابي هام في متابعة ومراجعة الجهود الوطنية المبذولة في مجال تنفيذ وتكييف اتفاقية مكافحة الفساد. وعليهم أيضا المشاركة في آليات المراجعة الإقليمية أو الدولية متى تطلب ذلك؛
- يجب على البرلمانيين أن يعملوا جنباً إلى جنب مع الوكالات الخبيرة لتصبح كل الجهود المبذولة مكملة للمبادرات الأخرى الجارية، والاستفادة من مضمون هذه المعلومات الهامة المتاحة في قضايا محددة؛
- على الأعضاء البحث عن المساعدات المتاحة في مجال التطوير لتوجيها إلى أيضاً المبادرات المتعلقة بالحوكمة، ومنها ما يتعلق بالبرلمان ذاته.
- على الأعضاء أيضاً المبادرات المتعلقة بالحوكمة، ومنها ما يتعلق بالبرلمان ذاته

ت. هيئات أخرى ساهمت في إعطاء توجهات لمحاربة الفساد

نذكر منها ما يلي :

البنك الدولي: يجسد البنك في استراتيجيته المتعلقة بمكافحة الفساد في أربع محاور أساسية:

- متابعة أشكال الاحتيال والفساد في المشاريع التي يمولها البنك؛
- تقديم العون للدول النامية التي تعت م مكافحة الفساد ويطرح البنك نماذج متعددة لمكافحة
- الفساد الإداري وفق ظروف وبيانات هذه الدول؛
- يعتبر البنك جهود مكافحة الفساد شرطا أساسيا لتقديم خدماته وسياسات إقراضه المختلفة؛
- يقدم البنك عونا للجهود الدولية لمكافحة الفساد الإداري.

صندوق النقد الدولي: تَبنى صندوق النقد الدولي منذ سنة 1997شروطا أكثر تشددا وموضوعية في منح مساعداته وقروضه ووفق ضوابط مكافحة الفساد، كما أن البنك يساهم في مجالين رئيسيين في مكافحة الفساد هما:

- تدريب وتطوير الموارد البشرية العامة والعاملة في مجال الضرائب واعداد الموازنات ونظم المحاسبة والرقابة والتدقيق؛
- يساهم الصندوق في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تطور في إطارها القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال والتجارة.

المنظمة العالمية للتجارة: أفرزت المنظمة سنة 1996إنشاء وحدة عمل خاصة لمراقبة الشفافية والتبادلات الحكومية للدول الأعضاء فيها.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تتابع هذه المنظمة الجهود الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري في مجالات الرشوة في التبادلات والأعمال الدولية، وكذلك الفساد في المشتريات الممولة بمساعدات دولية ودور المجتمع المدني في مكافحة الفساد. ولعل أهم ما قامت هو:

- إعداد القوانين وتقديم التسهيلات لتأسيس منظمات المجتمع المدني؛
- المساعدة في تطوير استقلال وسائل الإعلام لتتمكن من الفحص الدقيق والعادل للعمليات الحكومية؛
- زيادة الشفافية للعمليات الحكومية والرغبة المخلصة في التعاون مع المجتمع المدني؛
- توفير المعلومات والخبرات لمنظمات المجتمع المدني.
- و-منظمة الشفافية الدولية: تعتبر من أكثر المنظمات الدولية نشاطا وفعالية في متابعة ومكافحة
- حالات الفساد الإداري، وتقوم المنظمة بتطوير مؤشرات لقياس مدى تفشي الفساد في مختلف دول العالم، وتطور هذه المؤشرات من خلال استطلاعات للرأي لرجال الأعمال والنخب الاقتصادية والمحللين الاقتصاديين.